

من خلال هذا اليوم الدراسي ندرس الإشكالية التالية :

- إلى أي مدى نجحت عقود التعمير في تحقيق الأهداف المرجوة منها، لاسيما تنظيم العمران في المدن الجزائرية؟

► **ويهدف هذا اليوم الدراسي إلى :**

نهدف من خلال هذا الملتقى تسليط الضوء :

- تحديد الطبيعة القانونية لعقود التعمير؛
- الوقوف على الإجراءات الجديدة في منح عقود التعمير؛
- تحديد الجهات الادارية المختصة لمعاينة مخالفات التعمير؛
- الاختصاص القضائي في عقود التعمير .

► **اشكالية اليوم الدراسي :**

أحاط المشروع الجزائري الجانب العقاري باهتمام بالغ وهذا ما يستشف من كم النصوص القانونية الصادرة في هذا الصدد خاصة بعد تبني الجزائر لاقتصاد السوق وافتتاحها على الاستثمار، لكن المتتبع لكل النصوص القانونية يلاحظ أنها لم تحقق الأهداف المرجوة، لاسيما في التنظيم العمراني ما أفل كاهل الجهات القضائية بعدد هائل من المنازعات سواء على مستوى القضاء العادي أو القضاء الإداري.

وفي محاولة من المشروع الجزائري للتنظيم العمراني للمدينة الجزائرية صدر المرسوم التنفيذي رقم 19/15 المؤرخ في 12 فبراير 2015.

والذي تضمن إجراءات جديدة لتسليم الرخص والشهادات العمرانية (رخصة البناء، رخصة الهمم، رخصة التجزئة، شهادة التعمير، شهادة التقسيم، شهادة المطابقة) التي تعتبر حجر الزاوية في قانون العمران باعتبارها آليات للرقابة قبل مباشرة الأشغال وبعد الانتهاء منها، وخاصة ما تعلق منها بالشباك الوحيد المستحدث بموجب المرسوم التنفيذي

.19/15



عقود التعمير

دورها في التنظيم العمراني



يوم 25 أكتوبر 2018

بقاعة المناقشات بقسم الحقوق

